CJSP
ISSN-2536-0027

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية

مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج
للبحوث والمؤتمرات في مملكة البحرين

العدد ـ ٤٠
كانون الاول ـ ٢٠٢٤

CAMBRIDGE
RESEARCH AND CONFERENCES CENTER

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية
CAMBRIDGE SCIENTIFIC JOURNAL

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

التطورات النظرية للإقليمية
دراسة بين المفاهيم التقليدية والجديدة

المدرس المساعد عمار محمد علي رضا
جامعة الكوفة / كلية اللغات
ammarm.algurabi@uokufa.edu.iq

الملخص
تتناول هذه الدراسة تحليل تطور مفهوم الإقليمية من الشكل التقليدي إلى الحديث، إذ ركزت الإقليمية التقليدية، التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، على التعاون بين الدول المجاورة لتحقيق الاستقرار والأمن عبر التحالفات الاقتصادية والسياسية، أما الإقليمية الجديدة، فتتجاوز ذلك لتشمل أبعادًا ثقافية واجتماعية، وتضم أطرافًا غير حكومية ومنظمات دولية، حيث تهدف إلى معالجة قضايا عالمية كالتغير المناخي والأزمات الصحية، وبذلك تبرز أهمية الدراسة من الفروق بين المفهومين التقليدي والجديد، موضحًا تأثير العولمة وتغير الأولويات على الإقليمية، ويشير إلى أن الإقليمية الجديدة تقدم نموذجًا شاملاً للتعاون الدولي يتناسب مع تعقيدات العصر الحديث، مما يعزز دور الأقاليم كفاعلين مؤثرين في النظام العالمي.

Abstract
This study analyzes the development of the concept of regionalism from the traditional to the modern form. Traditional regionalism, which emerged after World War II, focused on cooperation between neighboring countries to achieve stability and security through economic and political alliances. New regionalism, on the other hand, goes beyond that to include cultural and social dimensions, and includes non-governmental parties and international organizations, as it aims to address global issues such as climate change and health crises. Thus, the importance of the study emerges from the differences between the traditional and new concepts, explaining the impact of globalization and changing priorities on regionalism. It indicates that new regionalism provides a comprehensive model for international cooperation that is compatible with the complexities of the modern era, which enhances the role of regions as influential actors in the global system.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

المقدمة

شهدت الدراسات الإقليمية تطوراً واسعاً في العقود الأخيرة، حيث انتقلت من مفاهيم تقليدية إلى إطار جديد يركز على مفاهيم وتحليلات أعمق وأكثر تكاملاً، يعكس هذا التحول التغيرات العالمية والإقليمية التي أثرت في الدول والأقاليم على مستويات متعددة، بما في ذلك السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، وقد ساهمت هذه التغيرات في ظهور رؤى نظرية جديدة حول الإقليمية، خاصة مع التحديات المتزايدة التي تفرضها العولمة، والاتجاهات نحو التكامل الإقليمي، والحاجة إلى تكييف الأدوات التحليلية لتتناسب مع هذه الديناميكيات المتغيرة.

ففي الإطار التقليدي، كانت الإقليمية تُفسَّر على أنها تنظيم للعلاقات بين الدول على أساس الموقع الجغرافي والتقارب الثقافي والسياسي، وكان يُنظر إلى الإقليمية التقليدية كآلية لتعزيز التعاون الأمني والسياسي بين الدول المجاورة أو التي تشترك في خصائص معينة، وكانت النظريات الكلاسيكية حول الإقليمية تستند إلى توازن القوى، إذ كانت الدول تتعاون للحفاظ على الاستقرار في منطقة معينة، ولتحقيق أهداف مشتركة مثل مكافحة التهديدات الخارجية، ومع ذلك، أظهرت التجارب الإقليمية التقليدية بعض القيود التي جعلت من الضروري إعادة التفكير في هذه المفاهيم، خاصة في ظل التغيرات المتسارعة في النظام الدولي.

وقد ظهر مع هذه التطورات مفهوم "الإقليمية الجديدة"، الذي يتجاوز النظر إلى الإقليمية كظاهرة تقتصر على التعاون بين الدول، بدلاً من ذلك، تعتبر الإقليمية الجديدة الإقليم كإطار ديناميكي يشارك فيه الفاعلون غير الدوليين مثل الشركات، المنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، كما تركز الإقليمية الجديدة على الأبعاد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، حيث يلاحظ أن الروابط بين الأقاليم لا تقتصر فقط على الدول بل تشمل الفاعلين من مختلف القطاعات وهكذا، تصبح الإقليمية الجديدة إطاراً أكثر شمولاً يجمع بين التعاون الاقتصادي، التبادل الثقافي، والسياسات الاجتماعية التي تؤدي إلى تعزيز الترابط بين الدول والمجتمعات.

كما ويُعد التباين بين الإقليمية التقليدية والجديدة نقطة تحول مهمة في الفكر السياسي والدراسات الدولية، فبينما ركزت الإقليمية التقليدية على التعاون الحكومي والمصالح الاستراتيجية، تعتبر الإقليمية الجديدة التعاون الاقتصادي والثقافي بين مختلف الفاعلين وسيلة لخلق توازن جديد بين القوى الكبرى والعوامل المحلية، في هذا السياق، يُبرز البحث أهمية فهم الأسس النظرية لكل من الإقليمية التقليدية والجديدة، حيث تتشكل فرص جديدة للتعاون والتنمية الإقليمية.

وبذلك، ستتناول هذه الدراسة تطور الإقليمية من منظور مقارن بين النظريات التقليدية والجديدة، مع التركيز على العوامل التي أدت إلى ظهور التحولات النظرية والعملية في هذا المجال، كما سيستعرض البحث نماذج من تجارب إقليمية حول العالم، ويسلط الضوء على التحديات والفرص التي تتيحها الإقليمية الجديدة في ظل العولمة.

- **أهمية الدراسة:** تنطلق أهمية هذه الدراسة من ضرورة فهم التغيرات التي طرأت على الإقليمية، خاصة في ظل تزايد التحديات التي يفرضها الواقع العالمي المعاصر، إذ تقدم هذه الدراسة فهماً دقيقاً للكيفية التي يتم من خلالها تطور المفاهيم الإقليمية من الإطار التقليدي الذي يركز على التعاون الحكومي إلى إقليمية جديدة تشمل مختلف الفاعلين غير الحكوميين مثل الشركات والمجتمعات المحلية، وبذلك فهي تسلط الضوء على الآليات الجديدة التي تعتمدها الدول والأقاليم لمواجهة العولمة وتحقيق التنمية والاستقرار على المدى الطويل.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

- **إشكالية الدراسة:** تكمن إشكالية هذه الدراسة في تساؤل مركزي مفاده: "ما هي الفروق الأساسية بين الإقليمية التقليدية والجديدة، وكيف أثرت التحولات العالمية على هذه المفاهيم النظرية؟"، إذ وتحاول الدراسة تحليل العوامل التي ساهمت في تطوير الفكر الإقليمي، وكيفية استجابة الأقاليم والدول لهذه التطورات واستخدامها لتعزيز التعاون وتحقيق التكامل على مختلف الأصعدة.

ويتفرع عن هذا السؤال المركزي بعض الأسئلة الفرعية وهي:

١- **ما مفهوم الإقليمية التقليدية؟**

٢- **ما مفهوم الإقليمية الجديدة والمفاهيم المقاربة؟**

- **فرضية الدراسة:** تنطلق فرضية الدراسة من افتراض رئيس مفاده أن "الإقليمية الجديدة تختلف جذرياً عن الإقليمية التقليدية من حيث الأطراف الفاعلة والأهداف والأدوات المستخدمة، وأن هذه التحولات جاءت نتيجة للتغيرات العالمية مثل العولمة وتزايد الفاعلين غير الدوليين". وتفترض هذه الدراسة أن الإقليمية الجديدة تمثل استجابة أكثر تكيفاً مع التحديات المعاصرة مقارنةً بالنظريات التقليدية التي كانت تركز بشكل أساسي على التعاون الأمني والسياسي بين الدول.
- **أهداف الدراسة:** تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي على النحو التالي:

١- تحليل تطور المفاهيم النظرية للإقليمية من الإطار التقليدي إلى المفاهيم الجديدة، وتحديد الفروقات الرئيسة بين كلاهما.

٢- استبيان المتغيرات العالمية التي دفعت إلى ظهور الإقليمية الجديدة، مثل العولمة، وتزايد دور الفاعلين غير الحكوميين.

٣- تقديم دراسة مقارنة حول الإقليمية التقليدية والجديدة، من حيث الأهداف، الفاعلين، والنتائج.

٤- إبراز دور الإقليمية الجديدة في مواجهة التحديات الراهنة وتعزيز فرص التعاون المشترك والتنمية المستدامة.

- **منهجية الدراسة:** اقتضت الحاجة الملحة لهذه الدراسة إلى اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من أجل فهم الأسس النظرية لكل من الإقليمية التقليدية والجديدة بالإضافة إلى الوقوف على أبرز التحولات التي ساهمت في تحول الإقليمية التقليدية إلى الإقليمية الجديدة طبقاً لنظريات العلاقات الدولية.
- **هيكلية الدراسة:** جرى تقسيم هذه الدراسة إلى محورين اساسيين حيث جاء المحور الأول بعنوان مفهوم الإقليمية التقليدية مما يعني تحليل دقيق للمفهوم والنظريات التي تطرقت لتعريف الإقليمية، في حين جاء المحور الثاني بعنوان مفهوم الإقليمية الجديدة والمفاهيم المقاربة وهو ما تطرق غلى دراسة المفهوم من منطلق التحولات التي طرأت عليه ليتحول بذلك من مفهوم تقليدي إلى مفهوم جديد.

المحور الأول: البحث في مفهوم الإقليمية التقليدية

إن المفهوم التقليدي للإقليمية، المعروف أيضًا بالإقليمية القديمة (Old Regionalism)، يركز على فهم دوافع الدول للتكتل والتعاون من أجل مصالحها المشتركة، لقد نشأ هذا التوجه بعد الحرب العالمية الثانية مع تأسيس السوق الأوروبية المشتركة، في ظل تغيرات عالمية كبرى وانهيار النظام الأوروبي القديم وبروز الثنائية القطبية بقيادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، حيث ساعدت الإقليمية آنذاك في تشكيل التحالفات الإقليمية لتعزيز التعاون بين الدول وتقليل النزاعات، مما ساهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي ودعم التوازن العالمي، وبذلك ساهمت هذه الجهود في دمج اقتصادات الدول الأوروبية وتقوية التعاون المؤسسي، مما قلل التوترات التي كانت تهدد أوروبا وأرسى الأساس لأفكار أكثر تطورًا للإقليمية[1]، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار التجربة الأوروبية مثالاً بارزاً للتكامل الإقليمي الذي أسهم في تجنب نشوب الحروب على الصعيد

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الإقليمي، حيث يعود استقرار أوروبا إلى عوامل متعددة، ولعل أبرزها هو توجيه الاهتمام نحو دراسة آليات التعاون الإقليمي ودراسة مراحل التكامل، ما أتاح لأوروبا أن تصبح نموذجًا يُحتذى به لبقية المناطق في العالم الساعية لتجنب الصراعات، أما على صعيد الجانب النظري، تظهر العديد من المقاربات لفهم الدوافع والأسباب وراء التعاون الإقليمي، فقد لعبت النظريات السياسية مثل المدرسة الواقعية، التي ترى التعاون مدفوعًا بمصالح القوى الكبرى، والمدرسة الوظيفية، التي تركز على بناء التعاون في المجالات الفنية والتقنية أولًا، والمدرسة الليبرالية، التي تؤكد على دور المؤسسات الاقتصادية والسياسية في تحقيق السلام، دورًا رئيسيًا في تشكيل مفهوم الإقليمية التقليدية[٢].

ومن هذا المنطلق يمكن البحث في مفهوم الإقليمية في إطار نظريات العلاقات الدولية، حيث تتطرق كل نظرية من هذه النظريات إلى تحليل مفهوم الإقليمية وفق سياقها وتصورها، وبذلك يمكن تصنيفها على الشكل التالي:

١- مفهوم الإقليمية في النظرية الواقعية

تُعتبر المدرسة الواقعية التعاون الإقليمي هو استراتيجية تتبناها الدول بهدف تحقيق مصالحها الوطنية، سواء كانت تلك المصالح سياسية أو اقتصادية أو جيوستراتيجية، إذ يركز اصحاب هذا الاتجاه على دور المصالح الوطنية كعامل أساسي في ضمان بقاء الدولة ضمن نظام دولي يتسم بالفوضى والصراعات، لذا، فإن التحالفات والتجمعات الإقليمية تُعتبر استجابة ضرورية لاحتياجات الدولة، أو تعبيرًا عن تغيرات إقليمية تستوجب التعاون بدلاً من التنافس، وهو ما قد يهدد كيان الدولة ويعرضه للخطر، علاوة على ذلك، ترى المدرسة الواقعية أن القوى الكبرى تلعب دورًا محوريًا في تعزيز التعاون الإقليمي بما يتماشى مع مصالحها، ويعتبر ما حدث في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية مثالاً بارزًا، إذ ساهمت الضغوط الأمريكية، من خلال مشروع مارشال، في دفع الدول الأوروبية نحو إنشاء التحالفات العسكرية والمنظمات الإقليمية وبالتالي، فإن فهم طبيعة المنظمات الإقليمية يتطلب تحليل دور القوى الكبرى وأهدافها من إنشاء هذه الكيانات[٣].

ففي أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، أصبحت الولايات المتحدة قوة رئيسة تسعى لعولمة العالم بما يتوافق مع مصالحها، وقد نتج عن هذه التحولات ظهور أنماط جديدة من التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي، وهو ما يعكس الضغوط التي تفرضها القوى الكبرى على الدول الصغرى، وبذلك تُعتبر المدرسة الواقعية أن التعاون الإقليمي يمثل استراتيجية أساسية للتكيف مع العولمة، حيث يتطلب تعزيز القدرة التنافسية، خصوصًا في المجال الاقتصادي، وقد أظهرت الأبحاث أن التكتلات الاقتصادية لا تسهم فقط في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، بل أيضًا في مواجهة الأزمات العالمية من خلال تعزيز الموارد والآليات المشتركة، لذلك، يُعد فهم هذه الديناميات أمرًا ضروريًا لفهم العلاقات الدولية المعاصرة وتوجهات السياسة العالمية[٤].

وبذلك، يعتبر الواقعيون أن المجتمع الدولي يتكون حصريًا من الدول ذات السيادة، حيث تُعتبر العلاقات بينها أساس العلاقات الدولية، فأنه وفقًا لريمون آرون جوهر هذه العلاقات هو التفاعل بين الدول، التي تسعى جاهدًة لحماية وجودها وتأمينه، مما يجعل من الطبيعي أن تتبع سياسات لتحقيق هذه الغاية، تمثل حماية كيان الدولة مصلحة عليا تفوق أي مصالح أخرى، ومع ذلك، غالبًا ما تكون مصالح الدول غير متناسقة ومتعارضة، مما يؤدي إلى نشوب نزاعات وصراعات، ولا تُعتبر الإمكانات والقدرات المتاحة للدولة عاملاً محفزًا على الصراع فحسب، بل تلعب أيضًا دورًا حيويًا في تحديد نتائج هذه الصراعات، حيث تزداد فرص

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

النجاح للدول الأكثر قوة. بذلك، يعكس الواقع الدولي تعقيد العلاقات بين الدول، ويبرز أهمية القدرات في إدارة النزاعات والصراعات[٥].

٢- مفهوم الإقليمية في النظرية الوظيفية

نشأت المدرسة الوظيفية (Functionalism) في أوروبا كرد فعل على آثار الحرب العالمية الثانية، حيث سعت إلى تقديم إطار نظري لتعزيز التعاون الأوروبي لتجنب النزاعات المستقبلية، هذا وقد رأى ديفيد ميتراني (David Mitrany)، مؤسس هذه المدرسة الفكرية، أن التكامل الإقليمي يجب أن يبدأ من المجالات غير السياسية، مثل المجالات الاجتماعية والاقتصادية، لتجنب الحساسية السياسية التي قد تولّد الصراعات بين الدول، وأنهُ بحسب هذا النهج، يُركز التعاون على المجالات التقنية والمشاريع الاقتصادية في قطاعات محددة مثل النقل والطاقة والمواد الخام، باعتبارها قطاعات أقل عرضة للخلافات، وبعد تحقيق نجاحات في هذه المجالات، يمكن توسيع التعاون ليشمل صناعات ومجالات أخرى، وجذب دول أخرى من المنطقة إلى دائرة التعاون، كما يسمح هذا الأسلوب للدول بالانخراط في مجالات معينة دون غيرها، مما يخلق نوعاً من التعاون الوظيفي الذي يحد من احتمالات النزاع، ويعد التعاون في المجالات التقنية والأقل إثارة للجدل بين الدول إيجابياً للغاية، حيث يرى العديد من المختصين أن التوجه الوظيفي يمكن أن يؤدي إلى تغييرات ملموسة في السياسات وعمليات اتخاذ القرار لدى الدول المشاركة في هذا التعاون[٦].

وفقاً للمدرسة الفكرية الوظيفية، يرى إرنست هاس أن التعاون الوظيفي، على الرغم من أهميته الكبيرة، لا يكفي وحده لتحقيق التكامل بين الدول؛ إذ يتطلب الأمر قراراً سياسياً داعماً لتعزيز التعاون وترسيخ التكامل، ويعود ذلك إلى أن النظام السياسي يتكون من مجموعة متنوعة من الفاعلين، بما في ذلك جماعات المصالح والأحزاب السياسية والجمعيات والتنظيمات المختلفة، التي قد ترى في التكامل مع الدول الإقليمية الأخرى تحقيقاً لمصالحها المشتركة، وفي هذا السياق، يمكن لهذه الفاعليات أن تقرر المشاركة في العملية الوظيفية بشكل تلقائي ومباشر، مما يعزز فرص تحقيق التعاون والتكامل على نطاق أوسع، كما ويشير هاس، ضمن هذا الإطار، إلى أنَّ التكامل الوظيفي يسهم في تعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين الدول، مما قد يخلق قاعدة للتكامل السياسي بشكل تدريجي. ومن الناحية العلمية، توضح الدراسات أن التعاون الوظيفي الناجح، خاصة في المجالات الحيوية مثل الاقتصاد والطاقة والأمن، يمكن أن يؤدي إلى تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول، وهو ما يعزز فرص السلام والاستقرار الإقليمي على المدى الطويل[٧].

وبذلك، فإن مفهوم الإقليمية في النظرية الوظيفية يتعلق بالأدوار التي تلعبها الأقاليم في تنظيم المجتمع عبر الوظائف الاجتماعية والاقتصادية، حيث يقوم كل إقليم بدور معين يساهم في استقرار المجتمع ويعزز التكامل بين الأقاليم المختلفة، وتتغير هذه الأدوار نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤثر على الهوية الثقافية للسكان. تعتبر الإقليمية عنصرًا أساسيًا لفهم كيفية تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي من خلال توفير الخدمات والموارد الضرورية[٨].

٣- مفهوم الإقليمية في النظرية الليبيرالية

يستند تحليل المدرسة الليبرالية للتعاون الإقليمي إلى مجموعة من الحجج الأساسية، من أبرزها تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول، والذي يؤدي بدوره إلى طلب متزايد على التعاون على المستويات الدولية والإقليمية، إذ يُنظر إلى التعاون بين الدول كآلية فعّالة لحل التحديات التي قد تعرقل الجهود الجماعية لتحقيق التنمية والتطور، علاوة على ذلك، تتميز المجتمعات الليبرالية بتنافسها لتحقيق مزيد من الازدهار والقوة الاقتصادية، مع تجنب النزاعات والحروب التي قد تؤدي إلى خسائر فادحة وتراجع اقتصادي، ولهذا، يُعد التعاون بين هذه الدول استراتيجية عقلانية تهدف إلى تجنب الأضرار المحتملة من النزاعات، ومن هذا

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

المنطلق، تلعب المنظمات الإقليمية دورًا محوريًا في مساعدة الدول على مواجهة تحدياتها، وفي الوقت ذاته، تعزيز الرفاهية والتقدم المشتركين[٩].

بالتالي، تؤكد نظرية الليبرالية الجديدة (New Liberalism) على أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لتحقيق السلام والرفاهية الاقتصادية، ووفقًا لهذا الإطار النظري، يمكن أن يسهم التعاون بين الدول في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة التكامل، إذ تُعتبر التجارة الحرة، وتشجيع الاستثمارات، وتبادل المعرفة من الأدوات الأساسية التي تساهم في تحقيق هذه الأهداف، كما إن فتح الأسواق بين الدول يُتيح فرصًا اقتصادية تعزز الإنتاجية وتدعم التنمية المستدامة، أما الاستثمار الأجنبي فيُعتبر عاملاً مهمًا في تعزيز الاقتصاد المحلي وزيادة فرص العمل، يُعزز هذا النموذج أيضًا من التعاون الثقافي والتعليمي ونقل التكنولوجيا، مما يسهم في بناء القدرات المؤسسية وخلق مجتمعات متكاملة، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تهدف الليبرالية الجديدة إلى تعزيز الاستقرار والسلام الدولي من خلال تعزيز المصالح المشتركة والاعتماد المتبادل بين الدول[١٠].

وعليه فإن مفهوم الإقليمية في النظرية الليبرالية يركز على تأثير التفاعلات الإقليمية في العلاقات الدولية، حيث تعزز التجارة الحرة والتعاون السياسي بين الدول، وتعتبر الأقاليم وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي والأمن المشترك من خلال التحالفات، إذ تسهم العولمة في تعزيز الروابط الاقتصادية والثقافية، مما يساعد على تحقيق السلام والاستقرار، كما تدعم الإقليمية قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعتمد على إنشاء مؤسسات إقليمية مثل الاتحاد الأوروبي لتعزيز التعاون والتكامل، مما يسهم في استقرار النظام الدولي بشكل عام[١١].

المحور الثاني: البحث في مفهوم الإقليمية الجديدة والمفاهيم المقاربة

أصبح من المتعارف عليه أن البحث في الإطار المفاهيمي يُعتبر ضرورة عملية وموضوعية تسبق الشروع في الدراسة، حيث يُمثل الركيزة الأساسية التي تُبنى عليها مدلولات البحث، وتصبح هذه المفاهيم المفاتيح الرئيسية والطرائق الدالة التي يُعتمد عليها في إجراء بحث منظم، ومن المهم التأكيد على وجود عدد من المفاهيم المرتبطة بمفهوم "الإقليمية الجديدة"، والتي سيتم تناولها بشكل تدريجي قبل التطرق إلى مفهوم الإقليمية الجديدة، على النحو الآتي:

١- الإقليمية والإقليمية الجديدة

شهد مفهوم الإقليمية والإقليمية الجديدة تبايناً في الآراء وتشبعاً في الطروحات، ورغم أن ميثاق الأمم المتحدة لم يقدم تعريفًا محدداً للإقليمية، فإن هذا لا ينفي كونها ظاهرة ملموسة تتجذر في الفكر السياسي والاجتماعي لدى مؤيديها، الذين يستشعرون أهميتها في مواجهة العولمة، فقد نشأ جدل واسع بين أنصار الإقليمية وأنصار العولمة حول مسألة الأولوية، إذ يرى كل طرف ضرورة منح توجهه الاهتمام الأكبر، وللبدء بتحليل هذا الموضوع، ينبغي أولاً فهم مفهوم "الإقليم" بدقة، قبل التعمق في دلالات الإقليمية والإقليمية الجديدة لاستيعاب أبعاد هذه الظاهرة وتداعياتها المختلفة في المجالين السياسي والجيوسياسي[١٢].

أ- مفهوم الإقليم

على الرغم من شيوع استخدام مصطلح "الإقليم" (Region) في الدراسات السياسية، إلا أن تحديد تعريف دقيق ومحدد له ظل موضع خلاف. لغويًا، يشير الإقليم إلى جزء من الأرض يتميز بخصائص معينة، مثل السمات الديمغرافية، الاجتماعية، السياسية، أو الثقافية، ويتضمن سطح الأرض وما فوقها وما تحتها من طبقات بيئية تجعل منه وحدة متجانسة ومميزة عن الأقاليم الأخرى، أصل الكلمة يعود إلى الفعل "أقلم" و"تأقلم"، حيث تشير إلى الانفصال أو القَصْر، مما يعني أن الإقليم يُعتبر مقطوعًا أو مفصولًا عن الأقاليم المحيطة، أما اصطلاحًا، فإن للإقليم معانٍ متعددة؛ حيث يُستخدم للإشارة إلى الجزء من الكرة الأرضية الذي

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

تبسط عليه الدولة سيادتها الكاملة دون شراكة، إذ يمتد سلطان الدولة ليشمل إقليمها البري، البحري، والجوي وبذلك، فإن مفهوم الإقليم لا يقتصر على الأراضي فقط، بل يشمل المياه الإقليمية وطبقات الجو التابعة للدولة[١٣]. ويُستخدم المصطلح أيضًا للإشارة إلى مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيًا والتي تتقاسم خصائص مشتركة تجعلها وحدة إقليمية متكاملة على سبيل المثال مستوى التطور والثقافة واللغة المشتركة والتاريخ المشترك والعادات وما إلى ذلك والتي تتفاعل فيما بينها سواء تعاونا أو عداء وعلى النحو الذي يؤثر فيه كل منهما في السياسة الخارجية لغيره من الدول الأخرى [١٤]. وبذلك تتضمن الاستراتيجيات الإقليمية مجموعة من الأهداف والمصالح والسياسات التي تنظم العلاقات بين الفاعلين الإقليميين داخل نفس الإقليم، مما يمنحه شخصيته وخصوصيته الذاتية، ويُعد الجغرافي الألماني فردريك راتزل أول من أشار إلى أهمية مفهوم الأقاليم في السياسة الدولية، وذلك عبر صياغته "قوانين الحتمية" و"المجال الحيوي" التي ترتبط بنمو السكان وتطورهم في مختلف المجالات، كما ويختلف الباحثون في تعريف محدد لمفهوم الإقليم، نظرًا لتباين المناهج المتبعة. فبعض الباحثين عرفوه بدلالة الانسجام الثقافي والولاء، كما في حالة الوطن العربي، بينما عرفه آخرون استنادًا إلى المصالح المشتركة بين دول الإقليم، مثل إقليم جنوب شرق آسيا، وهكذا، يُعتبر مفهوم الإقليم متعدد الجوانب ولا يرتكز على بُعد واحد، مع الاتفاق العام على أن العامل الجغرافي يشكل عاملًا مشتركًا في تحديد معناه وفق المنظور التقليدي، وبناءً على ذلك، يمكن تعريف الإقليم الجغرافي بأنه مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيًا، التي تتفاعل سياسيًا مع بعضها، سواء من خلال التعاون أو التنافس، وبشكلٍ يؤثر فيه كل منها على السياسات الخارجية لبقية الدول الأخرى في الإقليم[١٥].

ب- الاقليمية والاقليمية الجديدة

على الرغم من الاعتراف الرسمي بمفهوم الإقليمية منذ عهد عصبة الأمم، بوصفه إطارًا للتعاون الجماعي بين مجموعة من الدول أو ضمن منظمات دولية معينة، لا يزال هذا المفهوم موضع نقاش وجدل، وحتى ميثاق الأمم المتحدة لم يقدم تعريفًا محددًا للإقليمية، إلا أنه أعطاها اهتمامًا خاصًا، حيث خصص الفصل الثامن بالكامل للمنظمات الإقليمية، ونص في المادة ٥١ على دورها وأهميتها، وعليه فإن الإقليمية ليست ظاهرة حديثة؛ فقد برزت بوضوح بعد الحرب العالمية الثانية، وازدهرت بشكلٍ ملحوظ خلال خمسينيات القرن العشرين، خاصة كحركة توحيد في القارة الأوروبية، قبل أن تمتد إلى مختلف أنحاء العالم كإطار تنظيمي يهدف لتعزيز التعاون الإقليمي[١٦].

وعليه فقد فسّر منظرو العلاقات الدولية نشوء التكتلات الإقليمية على أنه وسيلة لتحقيق توازن مع قوى مهيمنة أو عظمى، حيث يمكن أن توفر هذه التكتلات الحماية للدول الصغيرة في مواجهة دول كبيرة وقوية، مع الحفاظ على علاقات سياسية سلمية وتعاونية، وقد أدرك الباحثون في العلاقات الدولية والاقتصاد الدولي أن الإقليمية هي نمط من التفاعل بين الدول، يتراوح بين تنسيق سياسي قوي، حتى لو كان مبدئيًا كما هو الحال في آسيا والمحيط الهادي (الباسفيك)، وبين التكامل الكامل في صورة سوق مشتركة، مثل الاتحاد الأوروبي. أما في نطاق القانون الدولي، فالتكتلات الإقليمية تتشكل من تجمع يضم مجموعة من الدول تحت تنظيم قانوني حكومي، وتتقاسم هذه الدول علاقات قائمة على الجوار، الثقافة، أو المصالح المشتركة، مما يدعم من قدرتها على العمل كوحدة متكاملة في المجالات السياسية والاقتصادية[١٧].

يشير مفهوم "الإقليمية الجديدة" إلى موجة حديثة من العلاقات والترتيبات الإقليمية التي تهدف إلى تعزيز التعاون والتكامل والاندماج الاقتصادي والسياسي والأمني على المستوى الإقليمي، والتي أصبحت واحدة من أبرز الظواهر السياسية والاقتصادية منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، وقد تجلّت هذه الظاهرة على شكل تجمعات وتكتلات تجارية واقتصادية إقليمية كبرى، وانتشرت بشكل ملحوظ في المجتمع

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الدولي عقب انتهاء الحرب الباردة، وبذلك فغن الإقليمية الجديدة (New Regionalism) تعبر عن اتجاه حديث في التعاون الإقليمي ظهر بعد الحرب الباردة، حيث تسعى الدول داخل إقليم معين إلى حل الخلافات والصراعات بينها، كما تشمل هذه الإقليمية الحديثة ترتيبات تهدف إلى تحقيق التكامل والاندماج في مجالات التجارة والاقتصاد والسياسة والأمن، ما أدى إلى نشوء تكتلات اقتصادية وتقنية ضخمة تُعدّ اليوم من الظواهر البارزة والمؤثرة في النظام الدولي(١٨).

أسهمت ظاهرة الإقليمية الجديدة في إعادة هيكلة النظام الدولي، خاصة في جانبه الاقتصادي، ليتماشى مع المتغيرات العالمية الحديثة، مما جعل من التكتلات الإقليمية حلقة وصل بين الدول الإقليمية والنظام العالمي وبذلك، يُنظر إلى الإقليمية الجديدة كوسيلة للتعامل مع التحديات الدولية، لا سيما الاقتصادية والأمنية، إلى جانب التنظيمات الإقليمية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، مثل المجموعة الأوروبية، ومنظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حاليًا)، وجامعة الدول العربية، نشهد اليوم ظهور ترتيبات إقليمية جديدة، مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، ومنظمة التعاون الاقتصادي (إيكو)، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (أبيك)، وغيرها، والتي تعكس تطور التعاون الإقليمي كاستجابة للتحديات العالمية(١٩).

٢- الإقليمية الجغرافية

تُعنى الجغرافيا بدراسة العلاقات المكانية المتبادلة بين مظاهر سطح الأرض من جهة، ونشاطات الإنسان المختلفة من جهة أخرى، ويُجمع الجغرافيون على أهمية العنصر البشري في المكان، حيث إن إهماله يحوّل دراسة الجغرافيا إلى مجال العلوم الطبيعية، كما أن تجاهل العنصر الطبيعي ينقلها إلى نطاق العلوم الإنسانية، ومع تطور علم الجغرافيا، لم يعد يقتصر على الوصف المجرد للظواهر الطبيعية والبشرية، بل أصبح يهتم بدراسة تكوين هذه الظواهر وأسباب اختلاف توزيعها، وعلاقتها بالإنسان وتأثيرها في أنشطته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عبر المكان والزمان، يُركّز علم الجغرافيا اليوم على تحليل العلاقات المكانية بين عناصر البيئة الطبيعية ونشاطات الإنسان، ويعتمد في ذلك على أدوات علمية، تشمل الملاحظة والوصف والتحليل، لفهم الروابط بين الأسباب والنتائج التي شكلت الظواهر الجغرافية الطبيعية والبشرية في مختلف مناطق سطح الأرض(٢٠).

وكادت المدرسة الإقليمية الجغرافية أن تفقد مكانتها وتتلاشى أصولها أمام تيارات الجغرافيا الحديثة التي سادت في السبعينيات، مثل المنهج الكمي وغيرها من الأساليب المستحدثة، والتي هددت إرث المدرسة الإقليمية. إلا أن الجغرافيا المعاصرة عادت إلى جذورها الإقليمية القديمة، وذلك في المؤتمر الثامن والثمانين لاتحاد الجغرافيين الأمريكيين، الذي عُقد في سان دييغو، كاليفورنيا في أبريل ١٩٩٢م. وجد أنصار المدرسة الإقليمية في هذا المؤتمر فرصة لإحياء مفاهيمهم التقليدية، حيث أطلقوا دعوات قوية لإعادة الاعتبار للمدرسة الإقليمية الجغرافية بمفهومها التقليدي الأصيل، وشددوا على ضرورة التركيز عليها في مناهج وبرامج الجغرافيا في التعليم العالي، كما المنهج الإقليمي يُعدّ المنهج الأساسي في دراسة الجغرافيا الإقليمية، حيث يركز على تحليل الظواهر الجغرافية في إقليم معين من سطح الأرض، مع تسليط الضوء على الخصائص الجغرافية التي تشكل طبيعته. كما يهتم بتفسير التوزيع الجغرافي لهذه الظواهر والعوامل المؤثرة التي تمنح الإقليم طابعه المميز، مما يجعله منفرداً عن الأقاليم الجُغرافية الاخرى(٢١).

كما أن أحد ابرز اهداف المنهج الاقليمي هو أن الإقليمية الجغرافية تسهم في جَمع البيانات والمعلومات المتنوعة التي تهم المتخصصين في مجال التخطيط والتنظيم الإقليمي، كما تساهم في تسليط الضوء على أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في إقليم معين، وتقترح حلولاً لهذه المشكلات بأسلوب بسيط واقتصادي،

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

مع مراعاة الموارد الطبيعية للإقليم وامكانياتهُ ومُتطلباته على المدى المتوسط والطويل، ومن هنا يتضح أن الجغرافيا الإقليمية تلعب دورًا مهمًا؛ ففي رأي (همبولت)، هي تساهم في الحفاظ على وحدة الجغرافيا وتماسك فروعها المختلفة. فالجغرافيا الإقليمية تُعتبر تركيبًا مميزًا يصنعه الجغرافي عبر جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالأقاليم، وتساعد في تحقيق هدف فهم الاختلافات المكانية وتنسيق فروع الجغرافيا المتنوعة(٢٢).

وبناءً على ذلك، يمكن تعريف الإقليمية الجغرافية على أنها تجميع لظواهر الجغرافيا الأساسية في دراسة شاملة ومتكاملة في وحدةً مكانية تسمى "إقليم"، وقد تتم هذه الدراسة على المستوى القاري، أو على مستوى وحدة سياسية، أو على أي نوع من الأقاليم الجُغرافية، مثل الأقاليم المناخية، الطبيعية، السكانية، الحضارية، وغيرها.

٣- المفهوم السياسي والعسكري (الإقليمية السياسية والعسكرية)

وفقاً لهذا المعيار، تتكون الإقليمية الجديدة من مجموعة من الدول التي لا ترتبط بمساحة جغرافية محددة، بل تكون مرتبطة من خلال روابط سياسية تهدف إلى تحقيق أهداف معينة، سواء كانت عسكرية، من خلال تحالفات أو ترتيبات عسكرية تُنظم عبر اتفاقيات أو معاهدات دولية، أو كانت أهدافًا سياسية، حيث تتبنى الدول الأعضاء اتجاهاً أيديولوجياً أو سياسياً مشتركاً ومثالاً على ذلك هو حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الذي يشمل دولًا من منطقة شمال الأطلسي بالإضافة إلى دول أخرى مثل الولايات المتحدة وتركيا، إذ يعتمد هذا النموذج على تلاقي المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية لمجموعة من الدول، بغض النظر عن مواقعها الجغرافية أو انتماءاتها الثقافية وبالتالي، فإن غياب الجوار الجغرافي أو التضامن الاجتماعي بين تلك الدول لا يمنع من الاعتراف بالتجمعات الإقليمية طالما توافرت المصلحة السياسية المشتركة(٢٣).

ويرى أنصار هذا المعيار أن هذه التكتلات الإقليمية ستمنح الدول المشاركة قوة سياسية دولية أكبر مما لو ظلت تلك الدول تعمل بشكل منفرد، مما يعزز مكانتها على الساحة الدولية ويساهم في تحقيق المصلحة المشتركة بين مجموعة من الدول، وهو العنصر الأساسي الذي يضمن قيام هذه الترتيبات، فالهدف من هذه التجمعات هو تحقيق أهداف محددة، ولا يوجد ما يمنع وفقًا لهذا الرأي من انضمام دولة ذات نظام اقتصادي وسياسي معين إلى تجمع إقليمي جديد، بغض النظر عن الموقع الجغرافي لهذا التجمع، ومثالاً على ذلك هو مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي طرحته الولايات المتحدة، والذي يمثل تجسيدًا للإقليمية السياسية الجديدة، حيث اكتسب طابعاً سياسياً واقتصادياً بعيداً عن الطابع الجغرافي والحضاري والثقافي(٢٤).

على الرغم من أن كل فترة تاريخية وإقليم جغرافي يملكان خصوصيتهما وميزاتهما الخاصة، إلا أن هناك تشابهًا واسعًا وعلاقات متبادلة بين الفترات الزمنية والأقاليم الجغرافية، فإنه منذ نهاية عصر الحرب الباردة، وما زال العالم يشهد ثورة هيكلية وسلوكية في تشكيل العلاقات بين الدول، بالإضافة إلى ظهور ترتيبات وتحالفات اقليمية حديثة في مختلف قارات العالم، هذه الثورة ركنت الدول في زواية جديدة على خريطة العالم، في مواجهة المتغيرات التي تلت الحرب الباردة والقوى المنافسة الأخرى، وفي هذا السياق، برزت ظاهرة الإقليمية الجديدة التي لا تزال تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في النظم الإقليمية، والتي قد تشكل البيئة التي ستعمل ضمنها هذه النظم، مما يستدعي منها التكيف مع هذه التحولات(٢٥).

وعلى وفق قدرة كل نظام على التكيف ستكون قدرته على البقاء والتطور أو التراجع والتأخر والانعزالية وربما على مواجهة خطر التحلل والتفكك أو خطر الجمود والعجز ويمكن تحديد ثلاثة أشكال لتكيف النظم الإقليمية مع الإقليمية الجديدة وهي:

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

١. الاكتفاء بتطوير الانظمة الاقتصادية بين الدول الأعضاء وابتكار آليات متطورة لتحقيق أعلى درجات الاعتمادية المتبادلة والمصالح المشتركة.
٢. التحول إلى تكتل اقتصادي إقليمي كأقصى درجات التكيف مع ظاهرة الإقليمية الجديدة والشروع بالأخذ بأحد أنواع الترتيبات الاقتصادية كإقامة منطقة تجارة أو اتحاد جمركي.
٣. الالتحاق الجماعي يعني أن النظام الإقليمي يشمل جميع الأطراف في مجاله التنظيمي، ويعتمد اختيار شكل النظام على أنماط التفاعلات الداخلية والعوامل المؤثرة فيها، وكذلك ارتباط النظام الإقليمي بالنظام العالمي وتوازن القوى داخل الإقليم. رغم التأثير الكبير للإقليمية الجديدة، فإنها لا تزال تتصدر المشهد في النظام السياسي الدولي الذي يمر بمرحلة انتقالية ويعاني من اختلالات، تفاقمت بسبب تعسف الولايات المتحدة في فرض هيمنتها عقب انهيار الاتحاد السوفيتي[٢٦].
٤. الطابع لاقتصادي وأولوية التفاعلات السياسية والأمنية العسكرية والاقتصادية الإقليمية على العوامل الأخرى التي تحدد النظم الإقليمية ووجود فرصة أكبر للمشاركة في النظام العالمي بدلاً من التهميش والتمييز في المعاملات بين نظام إقليمي وآخر ناتج عن طبيعة وهيكلة النظام الهرمي.
٥. لاهتمام خصائص التعاون والأمن المشترك والتنافس على خصائص الصراع وطمس مدرك العدائية والهواجس في تفاعلاتها الداخلية والخارجية نتيجة لتصاعد الاتجاه نحو تبني المنهج الوظيفي القائم على التعاون في مجالات أقل ما تكون إثارة للخلاف مما يؤدي إلى تحقيق منافع بلوغها على نحو منفردة.
٦. برزت التكتلات والترتيبات الإقليمية الجديدة استجابة للتطورات الإقليمية والدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، ففي حين كان الطابع الاقتصادي هو السمة الرئيسية للإقليمية التقليدية، فإن الإقليمية الجديدة تتميز بمضمون سياسي واستراتيجي وأمني إلى جانب البعد الاقتصادي، وقد تجسد هذا التحول في تعزيز التعاون المشترك والتخلص من روابط التبعية، مع الابتعاد تدريجيًا عن مفهوم التحالفات العسكرية والأمنية التقليدية، ورغم أن هذه التحالفات قد اختفت ظاهريًا، إلا أنها ظهرت في شكل جديد عبر ترتيبات أمنية إقليمية ومعاهدات واتفاقيات أمنية، كما يتضح من الاتفاقية الأمنية العراقية - الأمريكية لعام ٢٠٠٨، وهذا يعكس تحولًا في العضوية الإقليمية، حيث تجاوزت الإقليمية الجديدة الإطار الجغرافي التقليدي لرسم خريطة إقليمية دولية جديدة على أسس سياسية واقتصادية وجيوبولتيكية، مما يسمح لأي دولة بالانضمام إلى تلك الترتيبات إذا كانت ترى أن مصالحها ستتحقق من خلال ذلك[٢٧].

٤- الثقافي- الحضاري (الإقليمية الثقافية - الحضارية)

يعتقد أنصار هذا الاتجاه أن العامل الجغرافي ليس العنصر الأساسي لقيام الترتيبات الإقليمية، إذ يمكن تفسير استبعاد بعض الدول أو الكيانات السياسية من التنظيمات الإقليمية رغم وقوعها في نفس المنطقة الجغرافية، ومثالاً على ذلك استبعاد جامعة الدول العربية لإسرائيل من عضويتها، وعدم انضمام كندا لمنظمة الدول الأمريكية وبالتالي، من الخطأ حصر الترتيبات الإقليمية بالدول المتجاورة جغرافيا، لأن الروابط الإقليمية قد تُبنى على أساس وحدة اللغة، التاريخ، أو المصالح السياسية والاقتصادية المشتركة، ويؤكد بعض الكتاب أن الروابط العقائدية والدينية والمواصلات يمكن أن تكون معايير لتحديد الإقليمية، مما يؤدي إلى تشكيل ترتيبات إقليمية حتى في غياب التضامن السياسي أو الجوار الجغرافي، كما هو الحال في الأحلاف العسكرية أو ترتيبات الأمن الجماعي والإقليمي، وفي هذا السياق، تشير الإقليمية الحضارية والثقافية إلى دراسة العلاقة بين الظواهر الاجتماعية والأقاليم الجغرافية التي توجد فيها، مع التركيز على البيئة الطبيعية والثقافية السائدة في الإقليم[٢٨].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

يرى الباحث أن الإقليمية الثقافية تشير إلى تركيز الأنشطة الثقافية والفنية في منطقة معينة أو في إطار جغرافي محدد، قد تتضمن هذه الإقليمية استخدام مواضيع وأساليب وتقاليد محلية في الفنون الأدبية والفنية والموسيقية، أو تسليط الضوء على الهوية الثقافية الخاصة بمنطقة معينة، وتعتمد الإقليمية الثقافية على الاعتراف بالاختلافات الثقافية التي تميز المناطق داخل بلد ما أو بين الدول. وتساهم في الحفاظ على التراث الثقافي المحلي وتطويره، مع إمكانية التفاعل مع الأنماط العالمية، ففي الأدب، على سبيل المثال، يشير الأدب الإقليمي إلى الأعمال الأدبية التي تركز على حياة الناس في مناطق معينة، مع تسليط الضوء على التقاليد والعادات المحلية، واللهجات، والقضايا الاجتماعية الخاصة بتلك المناطق[٢٩].

الخاتمة

عبر هذه الدراسة، لقد تم استعراض التطورات النظرية للإقليمية من خلال دراسة مقارنة بين المفاهيم التقليدية والمفاهيم الجديدة لهذه الظاهرة، إذ أن الإقليمية كانت دائمًا جزءًا لا يتجزأ من العلاقات الدولية، حيث كانت لها دور بارز في بناء نظم سياسية واقتصادية مستقرة في العديد من الأقاليم، وعلى الرغم من أن المفاهيم التقليدية للإقليمية كانت تركز بشكل أساسي على التعاون بين الدول ذات الخصائص الجغرافية والثقافية المتشابهة، فقد شهدت النظرية الإقليمية تطورًا ملحوظًا في العقود الأخيرة، إن هذا التحول يعكس التغيرات في النظام الدولي التي طالت ليس فقط الشكل التنظيمي للتعاون الإقليمي، بل أيضًا أهدافه وآليات عمله.

حيث تمثل المفاهيم التقليدية للإقليمية في العديد من الدراسات التي تركز على التحالفات العسكرية والاتفاقات التجارية بين دول الإقليم الواحد، إن هذه النظرة كان لها تأثير قوي في منتصف القرن العشرين، حيث كانت الحرب الباردة والتنافس بين الكتل الكبرى (مثل الكتلة الغربية والكتلة الشرقية) تشكل السياق الرئيس للتعاون الإقليمي، وقد ربطت هذه المفاهيم الإقليمية بالأمن القومي والعلاقات الاقتصادية البينية بين الدول المتجاورة، مع الإيمان بأن التعاون بين هذه الدول سيعزز استقرارها ويقلل من فرص الصراعات.

من ناحية أخرى، شهدت السنوات الأخيرة بروز مفاهيم جديدة للإقليمية، التي أفرزتها التحديات العالمية مثل العولمة والتحولات الاقتصادية والسياسية التي أثرت على نماذج التعاون الإقليمي التقليدية، وقد يكون من أبرز هذه التحولات أن الإقليمية لم تعد محصورة فقط في النطاق الجغرافي أو الأمني، بل أصبحت أكثر مرونة وتعددًا، إذ تشمل مجالات متعددة مثل البيئة، والهجرة، والتكنولوجيا، وحقوق الإنسان. هذا التوجه يعكس فهمًا أكثر تطورًا لكيفية تكامل الدول في سياقات متنوعة تتجاوز مجرد الجغرافيا والسياسة إلى مجالات أكثر شمولاً.

كما أن تعتبر الإقليمية الحديثة، على الرغم من تنوعها، تمثل بُعدًا جديدًا من التعاون الذي يعكس تعقيدات النظام الدولي الحالي، إذ تتجه الأنظار الآن نحو الاتفاقات التي تروج للترابط بين الدول في مواجهة تحديات مثل تغير المناخ، الأمن السيبراني، وانتشار الأوبئة، ويشكل هذا تحولًا في دور الإقليمية من مجرد تحالفات سياسية أو اقتصادية إلى نماذج من التعاون المتعدد الأبعاد، والتي تتطلب توجيهًا مرنًا ومتجدداً يتماشى مع الواقع العالمي الجديد.

علاوة على ذلك، ساهمت هذه التطورات في تجسيد التفاعل بين القوى العالمية والإقليمية، مما أدى إلى ظهور كيانات إقليمية جديدة تملك القدرة على التأثير في صناعة السياسات الدولية، على سبيل المثال، الاتحاد الأوروبي ومنظمة آسيان تقدم أمثلة حية على كيف يمكن للتعاون الإقليمي أن يكون بمثابة أداة فاعلة في مواجهة التحديات العابرة للحدود، مثل أزمات اللاجئين أو قضايا التجارة الدولية، إجمالاً، تشير التحولات في نظرية الإقليمية إلى تحول كبير في طبيعة العلاقات بين الدول، والإقليمية اليوم هي أكثر من

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

مجرد آلية اقتصادية أو أمنية، بل أصبحت إطارًا متكاملاً يشمل التفاعل بين جميع جوانب السياسة الدولية، كما أن مستقبل الإقليمية سيكون مرتبطًا بقدرة الدول على التكيف مع التحولات العالمية وتحقيق توازن بين مصالحها الفردية والجماعية.

الاستنتاجات

في ختام هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

١. تحول مفهوم الإقليمية: يظهر تغير ملحوظ في مفهوم الإقليمية من كونه يعتمد بشكل تقليدي على الحدود الجغرافية والسياسية إلى مفهوم جديد يتجاوز هذه الحدود، حيث يتأثر هذا التحول بالعولمة وتكامل الأسواق الاقتصادية.

٢. تعدد أبعاد الإقليمية: تنظر النظريات الحديثة إلى الإقليمية باعتبارها ظاهرة متعددة الأبعاد تشمل الجوانب الاقتصادية، السياسية، الثقافية، والاجتماعية، مما يساهم في تعزيز عمق وتكامل الإقليمية الجديدة.

٣. العوامل المحفزة للإقليمية الحديثة: يبرز التحول نحو العولمة ونشوء التكتلات الاقتصادية كعوامل رئيسية في إعادة تشكيل الإقليمية، حيث تجسد هذه التكتلات، مثل الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، أهمية العلاقات الاقتصادية العابرة للحدود ودور التعاون الإقليمي في تحقيق التنمية.

٤. التداخل بين العولمة والإقليمية: تشير النظريات الحديثة إلى وجود تداخل كبير بين العولمة والإقليمية، حيث تتفاعل الإقليمية الجديدة بشكل وثيق مع الاقتصاد العالمي وتستفيد منه، مما يحث الدول على تنسيق سياساتها ضمن أطر إقليمية.

٥. التحديات التي تواجه الإقليمية الحديثة: تواجه الإقليمية الجديدة تحديات كبيرة، منها التفاوت الاقتصادي بين الدول، النزاعات السياسية، وصعوبة تحقيق التوازن بين السيادة الوطنية والتكامل الإقليمي.

٦. التوجهات المستقبلية للإقليمية: من المتوقع أن تستمر الإقليمية في التطور نحو مزيد من التكامل التعاوني لمواجهة التحديات العالمية، مثل التغير المناخي، الأمن الغذائي، والأزمات الصحية.

تعكس هذه الاستنتاجات الأثر المتزايد للإقليمية الجديدة وتقدم رؤى حول تطورها مقارنةً بالنماذج التقليدية، مما يعزز فهمًا أعمق لدور الإقليمية في النظام العالمي المعاصر.

سقائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر باللغة العربية

- **الكتب**

١- احمد محمد عبد العال، الاقليم والاقليمية في الفكر الجغرافي، كتاب ألكتروني، موقع كتب عربية، دون مدينة، بلا تاريخ.
٢- تيم دان وميليا كوركي وستيف سميث، العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ط١، بيروت،٢٠١٦.
٣- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة والاعلام، الجزء الاول – الطبعة الرابعة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٩.
٤- ليلى إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، مطبعة جامعة الموصل، العدد ٥٩، الموصل، ١٩٩١.
٥- هاني رمضان طالب، مفهوم الحكومة العالمية، في النظرية الليبرالية للعلاقات الدولية، المركز الديموقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٠.

ISSN–2536–0027

- **المجلات والدوريات**

١- محمد الحيدر عبدالله، الاقليمية والاقليمية الجديدة، مجلة الدراسات العليا – جامعة النيلين، المجلد ١٢ العدد ٤، القاهرة، ٢٠٢٠.

٢- محمد غربي و ابراهيم قلواز، النظرية البنائية الوظيفية نحو رؤية جديدة لتفسير الظاهرة الاجتماعية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد ٢٠٢٦ –العدد ١٨، الجزائر، ٢٠١٦.

٣- وسن احسان عبد المنعم، ترتيبات الاقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي: تكتل مجموعة البريكس انموذجا، مجلة كلية الحقوق جامعة النهرين، المجلد ٢٠٢٠ - العدد ٥٨، بغداد، ٢٠٢٠.

- **الرسائل والاطاريح**

١- امال محمد عبد الرحمن، النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية في العلاقات الدولية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة الازهر – كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، غزة، ٢٠١٦.

٢- بوجلخة شوقي، الاقليمية الجديدة وأثارها على اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر وتونس ٢٠٠٠-٢٠١٣، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي / كلية العلوم الاقتصادية والتجارية – قسم العلوم التجارية، الجزائر، ٢٠١٥.

٣- حشوف ياسين، اشكالية الامن في منطقة الخليج بين السياسات الاقليمية والاستراتيجيات الدولية، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خضير بسكرة / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٧.

٤- علا زكي داود، دور النظرية الوظيفية في تحليل سياسات جامعة الدول العربية خلال الفترة ١٩٤٥-٢٠١٤، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط – قسم العلوم السياسية، عمان، ٢٠١٥.

- **التقارير**

١- ابو خلدون ساطع الحصري، الاقليمية: جذورها وبذورها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥.

٢- أحمد صدام الشبيبي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية قضايا الراهن وأسئلة المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨.

٣- محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الاقليمية: دراسة في اصول العلاقات الدولية الاقليمية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١.

- **شبكة الانترنيت العالمية**

١- امر الله ايشلر، القوى الناشئة وتحديات دول الثروات، مقال منشور على موقع الجزيرة بتاريخ ٤ مارس ٢٠١٤ تم الاطلاع عليه بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠٢٤ من خلال الرابط الالكتروني التالي: https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/

٢- رتشارد ن. هاس، النظام العالمي الليبرالي، مقال منشور على موقع الجزيرة بتاريخ ١٣ اكتوبر ٢٠٢٠ تم الاطلاع عليه بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠٢٤، المقال متاح عبر الانترنيت على الرابط الالكتروني التالي: https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net

٣- ماهر يعقوب موسى، الفكرة الجغرافية لمفهوم الاقليمية، مقال منشور عبر الانترنيت بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١٦ تم الاطلاع عليه بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠٢٤ عبر الرابط الالكتروني التالي: https://tinyurl.com/٥yxw٩٩y٨

ISSN–2536–0027

٤- مغازي البدراوي، مفهوم القوى العظمى، البيان، مقال منشور على الانترنيت بتاريخ ١ مايو ٢٠١٠ تم الاطلاع عليه بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠٢٤ من خلال الرابط الالكتروني التالي: https://www.albayan.ae/opinions/

ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية

١- Björn Hyten, International Political Economy: Understanding Global Disorder, Fernwood Publishing, Nova, ١٩٩٥.
٢- Gerhard Perry, Territoriality, Organization, and the Problems of the United Nations, American Journal of International Law, Vol. ٤٩, No. ٢, ١٩٥٥.
٣- Louis Fosse and Andrew Hurrell، Regionalism in World Politics، Oxford University Press، New York، ١٩٩٥.
٤- Mansfield E and Milner H, The New Wave of Regionalism: International Organization, Deutsche Welle, Vol. ١٢ - No. ٥٣, Berlin, ١٩٩٩.
٥- Michael Scholz, Regionalism in a Globalized World: A Comparative Perspective on Forms, Actors, and Progress, Palgrave, New York, ٢٠٠١.
٦- Paul A. Tharp, Regional and International Organization, Martins Press, New York, ١٩٧١.
٧- Perry, John, and Robertson, Comparative Analysis of Nations, Westview Press, Colorado, ٢٠٠٢.
٨- Ronald Yale، Regionalism and Word Order، public Affairas Press، Washington D. C، ١٩٨٥.

---

(١) Louis Fosse and Andrew Hurrell، Regionalism in World Politics، Oxford University Press، New York، ١٩٩٥، pp. ١٢٧-١٢٨.

(٢) محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الاقليمية: دراسة في اصول العلاقات الدولية الاقليمية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٧٤.

(٣) Michael Scholz, Regionalism in a Globalized World: A Comparative Perspective on Forms, Actors, and Progress, Palgrave, New York, ٢٠٠١, p. ٤٣.

(٤) محمد السعيد أدريس، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٥.

(٥) امال محمد عبد الرحمن، النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية في العلاقات الدولية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة الازهر – كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، غزة، ٢٠١٦، ص ص ٢٥-٢٦.

(٦) Mansfield E and Milner H, The New Wave of Regionalism: International Organization, Deutsche Welle, Vol. ١٢ - No. ٥٣, Berlin, ١٩٩٩, pp. ٥٨٩-٦٢٧.

(٧) علا زكي داود، دور النظرية الوظيفية في تحليل سياسات جامعة الدول العربية خلال الفترة ١٩٤٥-٢٠١٤، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط – قسم العلوم السياسية، عمان، ٢٠١٥، ص ص ٢٢-٢٣.

(٨) محمد غربي و ابراهيم قلواز، النظرية البنائية الوظيفية نحو رؤية جديدة لتفسير الظاهرة الاجتماعية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد ٢٠٢٦ –العدد ١٨، الجزائر، ٢٠١٦، ص ص ١٨٤-١٨٥.

(٩) Björn Hyten, International Political Economy: Understanding Global Disorder, Fernwood Publishing, Nova, ١٩٩٥, pp. ٦٠-٦٤.

(١٠) رتشارد ن. هاس، النظام العالمي الليبرالي، مقال منشور على موقع الجزيرة بتاريخ ١٣ اكتوبر ٢٠٢٠ تم الاطلاع عليه بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠٢٤، المقال متاح عبر الانترنيت على الرابط الالكتروني التالي: https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net

(١١) هاني رمضان طالب، مفهوم الحكومة العالمية، في النظرية الليبرالية للعلاقات الدولية، المركز الديموقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٠، ص ص ٧٩-٨١.

(١٢) وسن احسان عبد المنعم، ترتيبات الاقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي: تكتل مجموعة البريكس انموذجا، مجلة كلية الحقوق جامعة النهرين، المجلد ٢٠٢٠ - العدد ٥٨، بغداد، ٢٠٢٠، ص ١٥٨.

(١٣) احمد محمد عبد العال، الاقليم والاقليمية في الفكر الجغرافي، كتاب ألكتروني، موقع كتب عربية، دون مدينة، بلا تاريخ، ص ص. ١٣-١٤.

(١٤) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة والاعلام، الجزء الاول – الطبعة الرابعة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٩، ص ٢٤٦.

(١٥) Paul A. Tharp, Regional and International Organization, Martins Press, New York, ١٩٧١, p. ٢.

(١٦) محمد السعيد ادريس، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥.

(١٧) Perry, John, and Robertson, Comparative Analysis of Nations, Westview Press, Colorado, ٢٠٠٢, pp. ٣٢-٣٦.

(١٨) بوجلخة شوقي، الاقليمية الجديدة وأثارها على اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر وتونس ٢٠٠٠-٢٠١٣، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي / كلية العلوم الاقتصادية والتجارية – قسم العلوم التجارية، الجزائر، ٢٠١٥، ص ص ٣-٤.

(١٩) ابو خلدون ساطع الحصري، الاقليمية: جذورها وبذورها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص ص. ١٢ – ١٥.

(٢٠) Gerhard Perry, Territoriality, Organization, and the Problems of the United Nations, American Journal of International Law, Vol. ٤٩, No. ٢, ١٩٥٥, pp. ١٦٦-١٦٧.

(٢١) تيم دان وميليا كوركي وستيف سميث، العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ط١، بيروت، ٢٠١٦، ص ص. ١٠٩ – ١١١.

(٢٢) امر الله ايشلر، القوى الناشئة وتحديات دول الثروات، مقال منشور على موقع الجزيرة بتاريخ ٤ مارس ٢٠١٤ تم الاطلاع عليه بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠٢٤ من خلال الرابط الالكتروني التالي: https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/

(٢٣) حشوف ياسين، اشكالية الامن في منطقة الخليج بين السياسات الاقليمية والاستراتيجيات الدولية، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خضير بسكرة / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٧، ص ١٣٥.

(٢٤) مغازي البدراوي، مفهوم القوى العظمى، البيان، مقال منشور على الانترنيت بتاريخ ١ مايو ٢٠١٠ تم الاطلاع عليه بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠٢٤ من خلال الرابط الالكتروني التالي: https://www.albayan.ae/opinions/

(٢٥) أحمد صدام الشبيبي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية قضايا الراهن وأسئلة المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٩.

(٢٦) Ronald Yale، Regionalism and Word Order، public Affairas Press، Washington D. C، ١٩٨٥، p.p.٢٣-٢٩.

(٢٧) ليلى إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، مطبعة جامعة الموصل، العدد ٥٩، الموصل، ١٩٩١، ص٤٣٠.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

[٢٨] محمد الحيدر عبدالله، الاقليمية والاقليمية الجديدة، مجلة الدراسات العليا – جامعة النيلين، المجلد ١٢ العدد ٤، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ١٢٥.

[٢٩] ماهر يعقوب موسى، الفكرة الجغرافية لمفهوم الاقليمية، مقال منشور عبر الانترنيت بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١٦ تم الاطلاع عليه بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠٢٤ عبر الرابط الالكتروني التالي: https://tinyurl.com/٥yxw٩٩y٨